تشخيصُ أعراضِ المَرضِ الهُولنديِّ في الجزائرِ وآليـــاتُ الانتقـــالِ إلـــى الاقتصـــادِ المُنتِـجِ

ميلود بورحلة
المركز الجامعي تندوف
الجزائر

أمينة درقال
جامعة وهران الجزائر

إنّ قـطاعَ الـنفطِ يـقومُ بـدَورٍ كـبيرٍ فـي الاقـتصادِ الـعربـيِّ– وخـاصَّـةَ الاقـتصادَ الجزائريَّ–؛ إذ تُـشكِّلُ العائـداتُ الـنِّفطيةُ منه المـوردَ الأساسَ في تمـويـلِ ميزانيةِ الدولةِ وتـوفيرِ مستلزماتِها؛ فهو "اقتصادٌ رَيعيٌّ" وقد أدّى نَمَطُ تسييرِ هذا النوعِ مـن الاقـتصادِ إلـى ظـهورِ نـتائـجَ اقـتصاديـةٍ ضـعيفةٍ؛ حـيث يـجبُ الأخـذُ بـعَينِ الاعتبارِ عدَّةَ مُتغيِّراتٍ عندَ التعامُلِ مع الاقتصادِ الريعيِّ؛ لأنّ الثرواتِ الطبيعيةَ تـبقى دائـماً عُـرضـةً لـلزَّوالِ، كـما أنّ أسـعارَ الـنفطِ تـتميَّزُ بـالـتَّذَبْـذُبِ، وبـذلـك يـصعبُ الـتنبؤُ بـوجهـتِها؛ فهـي تمـرُّ بـفتراتِ ارتـفاعٍ وانـكماشٍ؛ففي فـترةِ ارتـفاعِ الأسعارِ يزدادُ الإنفاقُ الإستهلاكيُّ والترفيهُ، وفي حالةِ الانخفاضِ تعيشُ البلدانُ حالةً تقشُّفيَّةً، وهذا يعكسُ بصُورةٍ ما يُعرَفُ اقتصادياً (المرضُ الهولنديُّ)، وبما أنّ الـنفطَ يُـشكِلُ أكـثرَ من ٣٢٪ الـناتجِ المحلِّيِّ الإجـماليِّ في الجزائـر (إحـصائيات ٢٠١٤م)، فهذا يُشيرُ إلى أنّ الاقتصادَ الجزائريَّ اقتصادٌ ريعيٌّ ممّا لا يقبلُ الشكَّ إنّه مُصابٌ بأعراضِ هذا الداءِ، وإذا ما تمَّ الجزمُ مسبقاً بذلكَ فهذا لا يُعفينا من التشخيصِ والتحليلِ وسبْرِ أغوارِ المرضِ ، محاولةً منَّا لمعرفةِ مدى تعرُّضِ الاقتصادِ الجزائريِّ لهذه الظاهرةِ، وعليه فقد جاءتِ هذه الورقةُ البحثيةُ لتُجيبَ على هذا الإشكالِ ولتَتعرَّفَ على الحلِ الناجعِ:

ما أعراضُ المرضِ الهولنديِّ في الاقتصادِ الجزائريِّ؟

وما سُبلُ التقليلِ من التبعيةِ لقطاعِ المحروقاتِ؟

المحورُ الأوَّلُ: الدولةُ الرّيعيَّةُ والاقتصادُ الرَّيعيُّ (حدودُ المفهومِ، وأبرزُ السِّماتِ):

سيُحاولُ الباحثُ في هذا المحورِ تسليطَ الضوءِ على مفهومِ الدولةِ الريعيةِ، ومن ثمَّ بيانِ سماتِ الدولةِ الريعيةِ، وبعدَها سيتعرَّفُ على إشكالِ علاقةِ الدولةِ الريعيةِ بالاقتصادِ الريعيِّ، وسيختُمه بتعريفٍ للداءِ أو العلَّةِ الهولنديةِ.

أوَّلاً: الرَّيعُ (rent): هو دخلٌ مضمونٌ لمدَّةٍ طويلةٍ من الزمنِ، وهو مفهومٌ اقتصاديٌّ يعني إيراداً دونَ سعيٍ أو عملٍ، وقد عرّفه العلَّامةُ ابنُ خلدون– رحمَه اللهُ تعالى– في مُقدِّمتِه على أنّه: "كَسْبٌ" ومَيّزَه عن "الرِّزْقِ" الذي

يتطلَّبُ جهداً. ويُعتبَرُ "آدم سميث" أوّلَ مَن استعملَ هذا المصطلحَ باعتباره شكلاً من أشكالِ المردودِ الماليِّ في كتابه" ثروةُ الأُمَمِ".

تاريخياً ارتبطَ مفهومُ الريعِ بالملكيّةِ العقاريةِ؛ ففي المفهومِ البدائيِّ للريعِ: أنّه الدَّخْلُ الذي يحصلُ عليه مالكُ الأرضِ نتيجةَ وضْعِ ملكيَّته بتصرُّفِ الآخرينَ مقابلَ عائدٍ مُعيَّنٍ (عَينيّاً كان أمْ نقديّاً).

ولكنْ فيما بعدُ توسَّعَ مفهومُ الريعِ ليشملَ العوائدَ التي تدرُّها التوظيفاتُ في القروضِ العامَّةِ التي تعقدُها الحكوماتُ، وفي مرحلةٍ متقدِّمةٍ طُبِّقَتْ في أوربة أشكالٌ أُخرى للرَّيعِ؛ مثل "الريعُ مدى الحياةِ" وهو عبارةٌ عن دُفعاتٍ دوريةٍ منتظمةٍ يقوم بتأديتها منْتَفِعٌ من مالٍ خُصَّ به من قِبَلِ مُتنازلٍ عن هذا المالِ(عقارٍ مبنيٍّ، أو أرضٍ زراعيةٍ وغيرِ ذلك). ويستمرُّ المنتفعُ بتأديةِ هذه الدفعاتِ حتّى وفاةِ الشخصِ المتنازلِ له. وتكونُ ملكيَّةُ المنتفعِ بالمالِ مشروطةً بتأديةِ الدفعاتِ في مواعيدها على نحوٍ منتظمٍ[1].

لتوضيحِ الإطارِ المفاهيميِّ بشكلٍ أدقَّ، يُمكِنُ التمييزُ بين ثلاثةِ أنواعٍ من الرَّيعِ[2]:

ريعٍ «أوَّليٍّ»: ينتجُ داخلَ نطاقِ القطاعِ الريعيِ نفسه؛ حيث يَرتكزُ مُجمَلُ النشاطاتِ في هذا القطاعِ على منطقِ الاستغلالِ والتحويلِ الإنتاجيِّ (استغلالِ الموارِدِ الباطنيَّةِ، وتحويلها من حالتها الخامَّةِ إلى حالةٍ أكثرَ تركيباً وجاهزيةً للاستعمالِ)، تبدوُ القيَمُ التي يتمُّ إنتاجُها في هذا القطاعِ في جَوهرِها وكأنَّها هبةٌ من الطبيعةِ، وليسَ ثمرةً من ثمراتِ الجهدِ والعملِ.

ريعٍ «ثانويٍّ»: ينتجُ عن الريعِ الأوَّليِّ، يُعبِّرُ هذا النوعُ من الريعِ عن الحصَّةِ من الريعِ الأوَّليِّ الذي تستفيدُ منها القطاعاتُ الأُخرى، تتمُّ الاستفادةُ من هذا الريعِ وفقَ آليَّاتٍ رسميةٍ تُعبِّرُ بشكلٍ ما عن توافُقٍ اجتماعيٍّ، سياسيٍّ وإداريٍّ حولَ اقتسامِ ثمراتِ القطاعِ الريعيِّ.

وعليه، فإنَّ هذا الريعَ الثانويَّ ينتجُ عملياً عبرَ عمليةِ إعادةِ توزيعٍ تتحقَّقُ بشكلٍ رئيسٍ عبرَ آليَّةِ التخصيصِ التي تتمُّ في إطارِ ميزانيةِ الدولةِ.

وأخيراً ريعٌ «ثالثٌ»: يعكسُ السلوكياتِ الريعيةِ التي تنشأُ عن «التواطؤِ» بين الهياكلِ الإداريةِ وقطاعاتِ المجتمعِ الأُخرى؛ لاسيّما حقلَ الأعمالِ. يُمكِنُ لهذا النوعِ من الريعِ بطبيعةِ الحالِ أنْ يُوجَدَ في أيِّ اقتصادٍ غيرِ ريعيٍّ؛ ولكنَّه اقتصادٌ مُوغلٌ في البيروقراطيةِ مع ذلك، يُشجِّعُ وجودَ ريعٍ أوليٍّ السلوكياتِ الريعيةِ؛ بسببِ المصالحِ المتعاظمةِ التي تنجمُ عن هذا الريعِ الأوَّلي.

ثانياً: مفهومُ الدولةِ الريعيَّةِ والاقتصادِ الريعيِّ:

إنَّ مصطلحَ الدولةِ الريعيةِ Rentieral state ظهرَ ولأوَّلِ مرَّةٍ في دراسةٍ للكاتبِ "حسين مهدوي (١٩٧٠م) اختصَّت في النموذجِ الإيرانيِّ، وقد جاءتْ مساهمةُ "مهدوي" هذه بعدَ زيادةِ العائداتِ الحكوميةِ الإيرانيةِ جرَّاءَ

تأميمِ النفطِ في الخمسينياتِ من القرنِ الماضي، عندها عرَّفَ "الدولةَ الريعيةَ" بأنّها أيَّةُ دولةٍ تحصلُ على جُزءٍ جوهريٍّ من إيرادِها من مصادرَ خارجيةٍ على شكلِ ريعٍ تتحكَّمُ الدولةُ في السيطرةِ عليه وتوزيعِه[13]، إنّ الدولةَ الريعيةَ هي تلكَ الدولةُ التي تعتمدُ في إيراداتِها الماليةِ على الموارِدِ الطبيعيةِ وعلى ما يخرجُ من الأرضِ، أو تعتمدُ عليها بنسبةٍ كبيرةٍ؛ بمعنى : أنّ النشاطَ الاقتصاديَّ لا يُوجَدُ فيه، أو تُوجَدُ بشكلٍ هامشيٍّ عملياتٌ اقتصاديةٌ إنتاجيةٍ، والمواردُ التي تُغذِّي حياةَ الدولةِ والمجتمعِ ولا تعتمدُ على الضرائبِ؛ وإنما على إيراداتِ الريعِ.

وتمتازُ معظمُ تلكَ الدولِ بكونِها ذاتَ مستوى رفاهٍ عالٍ (دولةِ الرفاهيةِ)، وذاتَ نُظُمٍ اقتصاديةٍ يُطلَقُ عليها اسمُ رأسماليةِ الدولةِ؛ فالدولةُ عادةً تكون قويةً ومسيطرةً طالما أنّ احتياجاتِها من رأسِ المالِ عبرَ الضرائبِ، أو إيراداتِ الخدماتِ هو في أدنى مستوىً؛ لذا فإنّ أنظمةَ حُكْمِ الدولةِ للشعبِ في تغذيةِ احتياجاتٍ تكونُ في الأغلبِ؛ إمّا (مَلكيَّةً أو أميريةً) (أنظمةَ حُكْمٍ شموليةٍ) بحُكْمِ الواقعِ الاجتماعيِّ والاقتصاديِّ؛ فالحكومةُ مسيطرةٌ على مصادرِ الثروةِ كُلِّها، وتملكُ نسبةً كبيرةً من الصناعاتِ النفطيةِ، ويتأثَّرُ التصرُّفُ بالدخلِ النفطيِّ بشكلٍ مباشرٍ بالاتجاهاتِ السياسيةِ البيروقراطيةِ للدولةِ من دون مُنازعٍ[4].

---

[1] قرم جورج، جامعة القديس يوسف "إخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي" مجلة القبس، العدد 04، السنة الرابعة، 2010،ص49

[2] لطرش الطاهر "حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الريع محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري" مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الشلف،العدد 10،جوان2013، ص04

[3] رياض الخوري "إعادة النظر في نظرية الدولة الريعية "نشرة الإصلاح العربي،أيلول،2008،ص22

[4] سلام جبار شهاب "الدولة الريعية وصياغة النظم الإقليمية(دول الخليج نموذجا)"مجلة السياسة الدولية،عدد21، 2012،الجامعة المستنصرية، العراق، ص03

[5] مايح شبيب الشمري "تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد العراقي" كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الكوفة، على الموقع http://www.docudesk.com ص05. (اطلع عليه بتاريخ15/05/2015م)

[6] سلام جبار شهاب، مرجع سبق ذكره، ص.02

[7] حازم الببلاوي "الدولة الريعية في الوطن العربي" المستقبل العربي،العدد 103،السنة 10 مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1987م، ص85

[8] شكوري سيدي محمد "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2011/2012م،ص12

[9] د.يوسف علي عبد الاسدي "تحليل أثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي" مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ال37،المجلد ال10،تشرين الثاني2014 م،جامعة البصرة، العراق، ص 33

[10] مايح شبيب الشمري، مرجع سبق ذكره،ص07

[11] بوزاهر سيف الدين" أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لإختبار العلة الهولندية حالة الجزائر" مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،الجزائر،2011م،ص50

[12] بن عيسى كمال الدين" المحروقات والعلة الهولندية في الجزائر" ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي" السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية،جامعة سطيف1،يومي06-07افريل2015م، ص3-4.

[13] Corden, Max W, and Peter J. Neary, , "Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy", The Economic Journal, Vol. 92 (December,1982), pp. 825–848.

[14] دقيق مختار "العلة الهولندية، نظرية وفحص تجريبي في الجزائر" ماجستير منشورة في كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، 2009/2010،جامعة وهران،ص07

[15] شكوري سيدي محمد،مرجع سبق ذِكره،ص16

[16] بن عيسى كمال الدين، مرجع سبق ذِكره، ص05

[17] ا.م. رايس فضيل "ريع النفط ومشكلة التصنيع في الجزائر" مجلة الدراسات الاقليمية مجلد 09عدد 27،مركز الدراسات الاقليمية، 2009م،ص12

[18] للمزيد من التفصيل طالع، المعهد العربي للتخطيط "تقرير التنافسية العربية 2012م "الكويت،2012.

ومِمّا تجدُرُ الإشارةُ إليه: أنَّ تحديدَ المصادرِ الريعيةِ مسألةٌ تقديريةٌ اختلفتْ حولَها الآراءُ؛ ولكنْ من المتَّفقِ عليه مبدئيّاً أنّ غلبةَ العناصرِ الريعيةِ الخارجيةِ هي المحدِّدُ في اعتبارِ الدولةِ ريعيةً أم لا، إضافةً إلى ذلك فإنّ ظاهرةَ الريعِ عامّةً لا تختصُّ باقتصادٍ معيَّنٍ لآخَرَ؛ ففي كلِّ اقتصادٍ تُوجَدُ عناصرُ ريعيةٌ تختلفُ في كثافتِها من بلدٍ لآخرَ، وثمَّة مظهرٌ آخرُ مُهِمٌّ للدولةِ الريعيةِ هو ذلك الذي يُعبِّرُ عن حالةٍ خاصَّةٍ من الاقتصادِ الريعيِّ عندما يَؤولُ الريعُ الخارجيُّ، أو نسبةٌ كبيرةٌ من فئةٍ صغيرةٍ أو محدودةٍ تتمثَّلُ بالطبقةِ الحاكمةِ، ومِن ثَمَّ يتمُّ توزيعُ أو استخدامُ هذه الثروةِ الريعيةِ على الغالبيةِ من السكَّانِ.

ومن خصائصِ الدولةِ الريعيةِ ما يلي[5]:

* ارتفاعُ معدَّلاتِ الإنفاقِ الحكوميِّ دونَ اللجوءِ إلى فرضِ الضرائبِ.
* ضَعفُ هيكلِ الإنتاجِ المحلِّيِّ خارجَ القطاعِ الريعيِّ.
* ارتفاعُ الأهميَّةِ النسبيَّةِ للصادراتِ الريعيةِ(النفطِ مثلاً)من إجماليِّ الصادراتِ تصلُ أحياناً إلى أكثرَ من ٨٠٪.
* الاعتمادُ على الريعِ الخارجيِّ كمَصدَرٍ أساسٍ للدخلِ وانخفاضِ المساهمةِ المجتمعيةِ في تكوينِه.

ومِمّا تقدَّمَ من توصيفٍ للدولةِ الريعيةِ يَسمحُ بتقسيمِ دولِ العالَمِ إلى ثلاثِ مجموعاتٍ من حيث مساهَمةُ العائدِ الريعيِّ في ناتجِها المحلِّيِّ الإجماليِّ:

المجموعةِ الأُولى: الدولُ الإنتاجيَّة: وهي تلك البلدانُ التي تُهيمنُ القطاعاتُ الاقتصاديةُ الإنتاجيةُ في تشكيلِ ناتجِها القوميِّ، ولا تُمثِّلُ العائداتُ الريعيةُ سوى نسبةٍ ضئيلةٍ من ذلك الناتجِ، وتتمثَّلُ هذه المجموعةُ بالدولِ الصناعيةِ المتقدِّمةِ والمصدِّرَةِ للسلعِ النهائيةِ.

المجموعةِ الثانية: الدولُ شِبْهُ الريعية: وهي تلك البلدانُ التي تشكِّلُ العائداتُ الريعيةُ الخارجيةُ نسبةً أكبرَ من مثيلاتِها المجموعةِ الأُولى؛ بحيث تتراوحُ تلك النسبةُ من ١٠–٢٩٪ من ناتجِها الإجماليِّ، وتتمثَّلُ تلك المجموعةُ في الغالبيةِ من البلدانِ الناميةِ والقسمِ الأكبرِ من أقطارِ الوطنِ العربيِّ.

المجموعةُ الثالثةُ: الدولُ الريعيةُ: وهي تلك البلدانُ التي تكونُ فيها العائداتُ الريعيةُ الخارجيةُ جُزءاً جوهريّاً من ناتجِها المحلِّيِّ الإجماليِّ؛ بحيث تُشكِّلُ ٣٠٪ فأكثرَ من ذلك الناتجِ، وتتمثَّلُ هذه المجموعةُ في بعضِ البلدانِ المصدِّرَةِ للنفطِ الخامِ، وتلك التي تتلَّقى مساعداتٍ ومِنحاً خارجيةً كبيرةً.

أمّا الاقتصادُ الريعيُّ: هو ذلك الاقتصادُ الذي يعتمدُ في إدامةِ أنشطتِه على الإيراداتِ الناجمةِ عن عملياتِ بيعِ الثروةِ الريعيةِ، وتكونُ تلك الأنشطةُ أنشطةً مُشوَّهةً؛ لأنّها لا تُعطي تصوُّراً واضحاً عن النشاطِ الاقتصاديِّ السائدِ في البلدِ[6]، وقد حدَّدَ "حازم الببلاوي" أوجُهَ التشابُهِ بين الاقتصادِ الريعيِّ والدولةِ الريعيةِ في ما يلي[7]:

تتحدّدُ العلاقةُ بين الاقتصادِ الريعيِّ والدولةِ الريعيةِ أساساً بوجودِ ريعٍ ذي مَصدَرٍ خارجيٍّ يُشكِّلُ نسبةً كبيرةً من الدخلِ المتحقِّقِ في البلدِ، ويقوم بدَورِ أساسٍ في الحياةِ الاقتصاديةِ، وبذلك فإنّ الريعَ الخارجيَّ يُعتبرُ وصفاً للدولةِ الريعيةِ والاقتصادِ الريعيِّ على السواءِ.

كما ترتبطُ الدولةُ الريعيةُ بالاقتصادِ الريعيِّ؛ إذ أنّ الأخيرَ عادةً ما يُنتِجُ دُولاً ريعيةً إذا كانتِ الدولةُ تستحوذُ على العوائدِ الريعيةِ، ولا يصحُّ القولُ أنّ الدولةَ ما لا تُوجِدُ أو تُنتِجُ اقتصاداً ريعيًّا.

ثالثاً: نظريةُ المَرَضِ الاقتصاديِّ الهولنديِّ Dutch Disease:

تعريفُ المَرَضِ الهولنديِّ: تهدفُ نماذجُ المرضِ الاقتصاديِّ الهولنديِّ لتحليلِ الآثارِ السلبيَّةِ التي تنتجُ عن الزيادةِ الكبيرةِ في كمِّيَّاتِ وأسعارِ صادراتِ البلدِ من الموارِدِ الطبيعيةِ؛ وخاصّةً إذا كانت هذه الموارِدُ تُمثِّلُ نسبةً عاليةً من الصادراتِ الإجماليةِ لاقتصادِ البلدِ، وقد ظهَرتْ هذه النماذجُ ابتداءً منذ الستينياتِ في أعقابِ التجربةِ التي شهدتْها هولندا خلالَ الفترةِ الممتدَّةِ من ١٩٥٩م حتى عام ١٩٧٥م؛ ففي سنةِ ١٩٥٩م تمّ اكتشافُ كمِّيَّاتٍ كبيرةٍ من النفطِ والغازِ الطبيعيِّ في المناطقِ التابعةِ لهولندا في بحرِ الشمالِ، والتي سَرعانَ ما ترتَّبَ عنها تراجُعٌ كبيرٌ في الاقتصادِ الهولنديِّ، وانكماشاً في قطاعِ الصناعةِ التحويليةِ خاصَّةً؛ فكانت في أحدِ أعدادِ المجلَّةِ البريطانيةِ (الإيكونوميست) الصادرةِ سنة ١٩٧٧ م هي أوَّلُ مَن أطلقَ تسميةَ المرضُ الاقتصاديِّ الهولنديِّ على هذه الأعراضِ التي ظهرَت في الاقتصادِ الهولنديِّ، وهذا ما دفعَ بالعديدِ من الاقتصاديينَ حينَها لمحاولةِ فَهْمِ هذه الظاهرةِ الغريبةِ التي تتلخَّصُ في التأثيراتِ السلبيةِ لتُضاعفَ صادراتِ الموارِدِ الطبيعيةِ على قطاعاتِ الاقتصادِ الأُخرى؛ وخاصَّةً قطاعَ المنتجاتِ الصناعيةِ[8]، وتتلخَّصُ ظاهرةُ المرضِ الهولنديِّ بأنّه: الانتعاشُ الاقتصاديُّ الناتجُ عن الارتفاعِ المفاجئِ في الدخلِ، والناجمِ عن اكتشافِ مواردَ طبيعيةٍ ضخمةٍ، أو الارتفاعُ الكبيرُ لأسعارِ الموارِدِ الطبيعيةِ في الأسواقِ العالميَّةِ الموجودةِ سيؤدِّي إلى آثارٍ وخيمةٍ على القطاعاتِ الإنتاجيةِ؛ وبخاصَّةٍ الأنشطةَ الزراعيةَ والصناعيةَ ممَّا يؤدِّي إلى تدهورِها وتراجُعِ إنتاجِها[9].

الأسبابُ المساعدةُ على ظهورِ المَرَضِ الهولنديِّ:

إنّ الثرواتِ الطارئةَ المتأتيةَ من الموارِدِ الطبيعيةِ ذاتِ الطلبِ العالَميِّ في السوقِ العالَميِّ مهما كانتْ طبيعتُها معدنيةً أو زراعيةً تُضفي على النشاطِ الاقتصاديِّ صفةَ ما يُعرَفُ ب"الاقتصادِ الريعيِّ" الذي يدرُّ عائداتٍ نفطيةً تُعطِّلُ قوى العملِ ومواهبَ الإبداعِ وأنشطةَ الإنتاجِ، وفيما يلي عَرضٌ لأهمِّ العواملِ المساعِدَةِ على ظهورِ هذا المرضِ[10]:

١. اكتشافٌ مفاجئٌ لموردٍ اقتصاديٍّ مُهمٍّ.
٢. ظهورُ قطاعٍ مزدهرٍ بشكلٍ مُميَّزٍ نتيجةَ تقدُّمٍ تكنولوجيٍّ مُفاجئٍ.
٣. زيادةٌ غيرُ متوقَّعةٍ في الأسعارِ العالَميةِ للمنتَجِ التصديريِّ الرئيسِ[11].

٤ . تدفُّقُ العملاتِ الأجنبيةِ كـ (المساعداتِ الخارجيةِ، والاستثمارِ الأجنبيِّ المباشرِ) .

المرضُ الهولنديُّ والتنميةُ الاقتصاديةُ:

يُثيرُ اقتصاديو التنميةِ إشكالاً مُهمّاً يتعلَّقُ بكيفيةِ استخدامِ الدولِ ذاتِ الموارِدِ الطبيعيةِ لهذه الموارِدِ لتحقيقِ التوازنِ بين التنميةِ التي تخدمُ الأجيالَ الحاليَّةَ والمستقبليةَ؛ ولكنَّ تحقيقَ هذا التوازُنِ يتطلَّبُ معرفةَ حجمِ ما يَنتجُ من هذه الموارِدِ، وما يُحفَظُ في باطنِ الأرضِ؛ لأنّ هذا القرارَ يعتمدَ على الكيفيةِ التي يُمكِنُ بها استخدامُ إيراداتِ المورِدِ في حالةِ زيادةِ إنتاجِه، فإذا كان العائدُ المتوقَّعُ من زيادةِ الإنتاجِ هو أكبرُ من السعرِ المستقبليِّ المتوقَّعِ لهذا المورِدِ في حالةِ بقائِه في الأرضِ فإنّه من الأفضلِ تقليلُ الإنتاجِ والعكسُ صحيحٌ كذلكَ.

وهناك تساؤلٌ مُهمٌ آخرُ يُثيرُه الاقتصاديونَ وهو يتعلَّقُ بسياساتِ الدولِ المصدِّرةِ للموارِدِ تجُاهَ هذه الموارِدِ؛ حيث إنّ هذه الدولَ تعتمدُ على حجمِ الاحتياطياتِ المعلَنةِ من هذه الموارِدِ وعلى الأسعارِ المستقبليةِ المتوقَّعةِ وعلى تكاليفِ إنتاجِها الحاليةِ، وتبدأُ بمشروعاتٍ تنمويةٍ قد لا تستطيعُ تحقيقَها؛ إمّا لأنّ تقديراتِ المخزونِ غيرُ دقيقةٍ، أو لأنّ أسعارَ الموارِدِ بدأت في التَّراجُعِ، أو لأنّ تكاليفَ إنتاجِها ارتفعتْ ممّا حالَ دونَ تحقيقِ الإيراداتِ المتوقَّعةِ وهذا ولاشكَّ يُعتبَرُ صدمةً للأجيالِ الحاليةِ وكارثةً للأجيالِ القادمةِ؛ لذلكَ فإنَّهم يقترحونُ الأخذَ بنظريةِ "طيرٌ في اليدِ" أيّ: ربطَ الاستهلاكِ بالدخْلِ الفعليِّ، حيث يتمُّ الحصولُ على إيراداتِ المورِدِ الطبيعيِّ، وتُستثمَرُ في صندوقٍ سياديٍّ، ويُقيَّدُ الاستهلاكَ بالعائدِ الحقيقيِّ على هذه الاستثماراتِ مع تعديلاتٍ بسيطةٍ هنا وهناك، وهُم بذلك يؤكِّدونَ على أهميةِ زيادةِ مُعدَّلاتِ الادخارِ والاستثمارِ في هذه الدولِ. ويُشيرِ اقتصاديو التنميةِ الاقتصاديةِ كذلك، إلى حساباتِ الدخلِ القوميِّ في الدولِ ذاتِ الموارِدِ الناضبةِ، وكيف أنّها تتَّصفُ بالمبالَغَةِ؛ حيث أنّها تُضيفُ إلى الناتجِ قيمةَ المورِدِ الطبيعيِّ الناضبِ بينما الأصحُّ هو عَرضُ قِيَمِ هذا المورِدِ الناضبِ، وعندئذٍ ستعكسُ هذه الحساباتُ صورةً قاتمةً لأداءِ هذه الاقتصادياتِ عبرَ السنواتِ الماضيةِ؛ لأنَّها ستُشيرُ إلى انخفاضٍ في الأداءِ الاقتصاديِّ الفعليِّ[12].

أثرُ حركتي الموارِدِ والإنفاقِ:

يتبيَّنُ من الدراسةِ المسمَّاةِ "القطاعُ المنتعشُ وانحلالُ التصنيعِ في اقتصادٍ صغيرٍ ومفتوحٍ" أنّه استطاعَ كُلٌّ من الاقتصاديَينِ Neary & Corden[13] استخلاصَ أثرينِ بارزينِ وأساسينِ في المدى القصيرِ ألاَ وهما: (أثرُ الإنفاقِ، وأثرُ حركةِ الموارِدِ)، وهذا على افتراضِ وجودِ اقتصادٍ صغيرٍ مفتوحٍ يتكوَّنُ من ثلاثةِ قطاعاتٍ[14]:

القطاعِ المتأخِّرِ traditional or lagging sector (L): الذي ينتجُ سلعاً مُوجَّهةً للاستهلاكِ الداخليِّ، كما يُمكِنُه التصديرُ للسوقِ الدوليةِ؛ فهو يتَّسمُ بالتنافُسيةِ المطلوبةِ، ومُعرَّضٌ بذلك للتنافسيةِ الدوليةِ.

القطاعِ المُنتعِشِ booming sector (B): الذي يُمثِّلُ قطاعَ الموارِدِ الطبيعيةِ (المناجمَ، والبترول).

قطاعِ السِّلَعِ غيرِ القابلة للتبادُلِ التجاريِّ Non_Traded Goods (N): أيّ: أنّ إنتاجَه ليسَ محلَّ مُبادَلةٍ خارجيةٍ، ويتمثَّلُ خاصَّةً في (قطاعاتِ الخدمات، البناء، والنقلِ) ومختلفِ الأشياءِ التي يصعبُ استيرادُها وتصديرُها، وتتحدَّدُ الأسعارُ فيه محلِّيًّا بتقابُلِ كُلٍّ من العَرضِ والطلَبِ.

أثرُ النفقاتِ Spending Effect: يحدثُ أثرُ النفقاتِ بسببِ ارتفاعِ مداخيلِ الاقتصادِ نتيجةَ ازدهارِ القطاعِ B، وإذا ما تمَّ إنفاقُ جُزءٍ من هذا الفائضِ من المداخيلِ؛ سواءٌ مباشرةً من طرفِ الدولةِ، أو من قِبَلِ المستفيدينَ الآخَرينَ، وإذا كانت مرونةُ الدخلِ بالنسبةِ للطلبِ على منتجاتِ القطاعِ N موجبةً فإنّ أسعارَ هذه المنتجاتِ سوفَ ترتفعُ بالنسبةِ لأسعارِ سِلَعِ التبادلِ التجاريِّ، وهذا يؤدِّي إلى ارتفاعٍ في سعرِ الصرفِ الحقيقيِّ وزيادةِ الطلبِ على منتجاتِ القطاعِ N، وينعكسُ هذا في المنحنى من خلالِ انزلاقِ منحى الطلبِ من D_0 نحو D_1، وبالتالي ارتفاعِ الأسعارِ p_n، وتحوُّلِ الموارِدِ من القطاعَينِ B وL لصالحِ القطاعِ N[15].

أثرُ حركةِ الموارد: تحويلُ الموارِدِ هو نتيجةٌ للطُّفرةِ في القطاعِ المنتعِشِ التي تزيدُ الطلبَ على السلعِ غيرِ القابلةِ للتبادلِ التجاريِّ، وعلى أثرِ ذلك تزيدُ المنتَجاتُ الهامشيةُ للعواملِ المتحركةِ، وتتحوَّلُ عواملُ الإنتاجِ عن سلعٍ أُخرى قابلةٍ للتبادلِ التجاريِّ؛ منها مثلا: (السلعُ الزراعيةُ، ومنتجاتُ الصناعةِ التحويليةِ)، وهذا التحوُّلُ في الموارِدِ يَحدُثُ على أساسِ افتراضِ أنّ الاقتصادَ يعملُ بالطاقةِ الكاملةِ؛ أيّ: أنّه يعتمدُ على حدودِ إمكاناتِ الإنتاجِ ppf ويتوقَّفُ حجمُ أثرِ تحويلِ الموارِدِ على حجمِ الموارِدِ التي يُمكِنُ تحويلُها من القطاعاتِ غيرِ النفطيةِ القابلةِ للتبادلِ التجاريِّ إلى قطاعِ النفطِ وقطاعِ السلعِ غيرِ القابلةِ للتبادلِ التجاريِّ؛ أيّ على قابليةِ الأيدي العاملةِ والأموالِ للتبادلِ بين القطاعاتِ، وعلى الكثافةِ النسبيةِ للعواملِ المستخدمةِ بين القطاعاتِ.

ويرتكزُ هذا النموذجُ على الافتراضِ الذي يعتبرُ أنّ الأيدي العاملةَ هي عاملُ الإنتاجِ الوحيدِ المتحرِّكُ ونتيجةً لذلك يُمكِنُ تحويلُ الأيدي العاملةِ من قطاعِ السلعِ غيرِ النفطيةِ القابلةِ للتبادلِ التجاريِّ إلى قطاعِ النفطِ وقطاعِ السلعِ غيرِ القابلةِ للتبادلِ التجاريِّ بهدفِ تلبيةِ الطلبِ المتزايدِ. ويؤدِّي أثرُ تحويلِ الموارِدِ إلى إضعافِ القطاعَينِ الصناعيِّ والزراعيِّ[16].

الشكلُ رقم (٠١): نموذج Corden

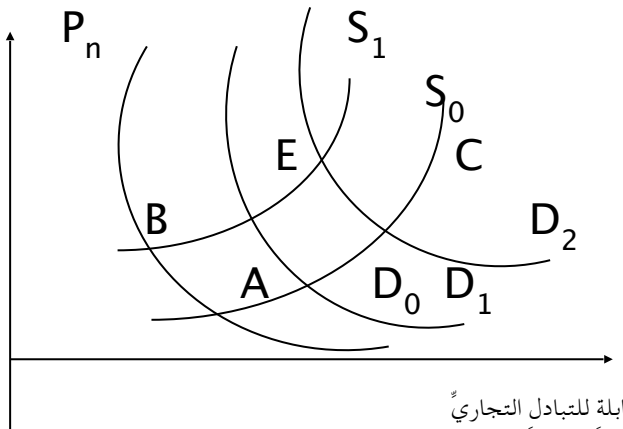

Source: Corden,M. "Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation", Oxford Economic Papers, New Series , Vol 36 , Nov. 1984 ,P: 361.

المحورُ الثاني : تتبُّعُ آثارِ الظاهرةِ في الجزائرِ واقتراحُ آليّاتِ الانتقالِ من الاقتصادِ الريعيِّ :

يُحاولُ الباحثُ في هذا الجزءِ من المقالِ، تتبُّعَ آثارِ المرضِ الهولنديِّ على الاقتصادِ الجزائريِّ؛ لكَونِ هذا الأخيرِ معروفاً بأعراضِ علَّةٍ صعبةٍ؛ لوجودِ موردٍ متوفِّرٍ بكميةٍ كبيرةٍ ومعدَّلاتِ نموٍّ قليلةٍ، ممّا يَحدُونا للقولِ أنّ نظريةَ المرضِ الهولنديِّ أصابتِ الاقتصادَ، ولتأكيدِ أو نفي هذه المقولةِ وَجَبَ إعطاءُ وصفٍ للحالةِ الاقتصاديةِ للجزائرِ في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤م.

أوَّلاً : المحروقاتُ والناتجُ المحلِّيُّ الإجماليُّ: الجدولُ الآتي يُوضِّحُ نسبةَ القطاعاتِ في المساهمةِ في الناتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ

جدول رقم (٠١) مساهمةُ القطاعاتِ في الناتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ

السنوات / المؤشّرات	2000	2001	2003	2005	2007	2008	2010	2012	2013	*2014
PIB(مليار دولار)	54.70	55.20	68	102.4	126	139.5	161	197.5	209	211
حصّةُ القطاعِ النفطيّ(%)	43.70	33.90	35.50	45.1	50	50	40.01	34.4	33	39
حصّةُ قطاعِ الفلاحةِ (%)	09.35	10.97	10.96	08.39	08.26	07.27	09.71	8.80	9.80	9.70
حصّةُ القطاعِ الصناعيِّ(%)	08.38	08.39	07.56	6.03	05.60	5.19	5.90	4.50	4.60	4.10
حصّةُ البناءِ والأشغالِ العموميةِ	07.89	8.53	8.53	7.29	8.55	8.69	11.42	9.30	9.80	8.90

حصّةُ القطاعاتِ الأُخرى	30.68	38.21	37.45	32.36	27.59	28.85	32.96	43	42.8	38.3

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على موقع الديوان الوطني للاحصاء والبنك المركزي.

* بيانات تقديرية. ** تضم الحصة القطاعات التالية(النقل والاتصالات، التجارة، الخدمات،خدمات الإدارة...)

يُلاحظُ من خلالِ قراءةٍ أوليةٍ هيمنةً شبهَ كُلِّيَّةٍ للقطاعِ النفطيِّ في الناتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ طيلةَ فترةِ الدراسةِ والتي بلغتْ أقصاها ٥٠٪ سنة ٢٠٠٨م، كما يُلاحظُ أنّه كلَّما ارتفعتْ قِيَمُ مساهمةِ القطاعِ النفطيِّ في الناتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ انخفضَ سائرُ مُساهَماتِ القطاعاتِ الأُخرى؛ خاصَّةً القطاعَينِ (الصناعيِّ، والفلاحيِّ) رغمَ أنّ هذا الأخيرَ قد شهدَ بعضَ النموِّ في السنواتِ الأخيرةِ، والذي يبقى دونَ المستوى؛ نظراً لطبيعةِ المجتمعِ الجزائريِّ الذي هو في الأصلِ مجتمعٌ زراعيٌّ قبلَ أن يكونَ مجتمعَ صناعةٍ وخدماتٍ بالمفهومِ الواسعِ،والشيءُ نفسُه بالنسبةِ للقطاعِ المصرفيِّ والماليِّ وحتى الخدميِّ؛ ممّا يزيدُ الاعتمادَ بشكلٍ متطوِّرٍ على مستخرَجاتِ القطاعِ النفطيِّ في عمليةِ النموِّ الاقتصاديِّ، ممّا يجزمُ القولَ على إصابةِ الاقتصادِ الجزائريِّ بالمرضِ الهولنديِّ، ولتغييرِ هذا الوضعِ الصعبِ يتطلَّبُ الأمرُ صياغةَ إستراتيجيةً اقتصاديةً وطنيةً للنهوضِ بالتنميةِ من الداخلِ، تهتمُّ بجانبِ العَرضِ وتنميته (كمّاً ونوعاً) وهذا بالاعتمادِ على الفوائضِ النقديةِ المتوفِّرةِ؛ إذ تُشيرُ المعطياتُ المتوافرةُ إلى أنّ سيولةَ الاقتصادِ في تزايدٍ عبرَ السنواتِ؛ لذا من الضروريِّ التعجيلُ في توظيفِ هذه السيولةِ بشكلٍ مُنتِجٍ[17].

ثانياً: المحروقاتُ والميزانيةُ العامّةُ للدولة:

لقد شكَّلَ قطاعُ المحروقاتِ المصدرَ الأساسَ لمداخيلِ الخزينةِ العموميةِ في الجزائرِ طيلةَ العشريةِ السابقةِ والحاليَّةِ؛ حيث تجني الخزينةُ قِيماً كبيرةً من مداخيلها من إخضاعِ هذا القطاعِ للجبايةِ البترولية والجدولُ الآتي يُوضِّحُ ذلك:

جدول رقم (٠٢): إيراداتُ الميزانيةِ العامَّةِ ومساهمةُ الجبايةِ النفطيةِ فيها و/مليون دج

السنوات	2000	2002	2005	2006	2008	2010	2011	2012	2013	2014
الإيراداتُ العامَّة	1522739	1425800	2908308	3434884	4852200	3074644	3403108	3455600	3820000	4218800
الجبايةُ النفطيةُ	1173237	942904	2267800	2517400	4003600	1501700	1529400	1519000	1615900	1577730
نسبةُ الجبايةِ النفطية (%)	77.05	66.13	77.98	78.86	82.51	48.81	44.94	43.95	42.30	37.37

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على معطيات الديوان الوطني للإحصاء–صفحة المالية العمومية، ٢٠١٤ :من قانون المالية ٢٠١٤ م.

يُلاحَظُ من خلالِ الجدولِ السابقِ العلاقةُ الموجودةُ بين كلٍّ من الإيراداتِ العامَّةِ وإيراداتِ الجبايةِ النفطية؛ فكلَّما ارتفعتِ الإيراداتُ العامَّةُ ارتفعتِ إيراداتُ الجبايةِ النفطيةِ، وهذا الارتباطُ بين هذينِ المؤشِّرينِ نُفسِّرُهُ ب(الاهتمام

الكبيرِ الذي تُوليه الجزائرُ لقطاعِ المحروقاتِ، واعتمادِ ميزانيتِها على إيراداته)؛ ولهذا عمدتْ إلى إصلاحاتٍ عديدةٍ فيما يخصُّ هذا القطاعَ آخرُها قانون ٢٠٠٥م، ولنا أن نتصوَّرَ واقعَ ومستقبلَ الجزائرِ بانخفاضِ أسعارِ المحروقاتِ، أو انخفاضِ الطلبِ عليها في السوقِ الدوليةِ، أو نُضوبِ هذا المورِدِ وهو كذلكَ مثلَما تُشيرُ دراساتٌ استشرافيةٌ كثيرةٌ.

ثالثاً: المحروقاتُ والصادراتُ الجزائريةُ:

يتَّضحُ لنا من خلالِ تفحُّصِ معطياتِ الجدولِ أدناه تلك الهيمنةَ، أو المكانةَ الكبيرةَ التي تحتلُّها صادراتُ المحروقاتِ؛ والتي نالتِ حصَّةَ الأسدِ من إجماليِّ الصادراتِ الجزائريةِ بتحقيقِها مُعدَّلاً متوسِّطاً لا يقلُّ عن ٩٧٪ خلال الفترةِ المدروسةِ، وعلى الرغمِ من الانخفاضِ الذي عرفتْه صادراتُ المحروقاتِ بأكثرَ من ٣٣ مليار دولار سنة ٢٠٠٩ م والذي يعودُ إلى انخفاضِ أسعارِ البترول (انخفضتِ الأسعارُ من ٩٤.٠٥ دولار عام ٢٠٠٨م إلى ٦١.٠٦ دولار عام ٢٠٠٩م)؛ إلاّ أنّها بقيتْ تُمثِّلُ إلى مجموعِ صادراتِ السنةِ (٢٠٠٩م) نسبةً ٩٧.٦٧٪، لتعرفَ بعد ذلك ارتفاعاً بدايةً من عام ٢٠١٠م؛ أيّ: انتقلتْ من ٥٥٥٢٧ مليون دولار؛ أيّ: ما يُمثِّلُ نسبةَ ٩٧.٣٢٪ إلى مجموعِ صادراتِ سنة ٢٠١٠م إلى ما يربُو عن ٦٩٨٠٤ مليون دولار عام ٢٠١٢م وهو ما يُمثِّلُ ٩٧.١٣٪ من مجموعِ صادراتِ السَّنةِ نفسِها، ويعود هذا الارتفاعُ بالدرجةِ الأُولى إلى التحسُّنِ المسجَّلِ في أسعارِ النفطِ؛ حيث ارتفعَ سعرُ البرميلِ من ٦١.٠٦ دولار للبرميلِ عام ٢٠٠٩م إلى ١٠٩.٤٥ دولار للبرميلِ سنة ٢٠١٢م مُتجاوزاً بذلك التوقُّعاتِ كافّةً، ومُحقِّقاً أعلى رصيدٍ في الميزانِ التجاريِّ خلال الفترةِ المدروسةِ، إلا أن الانهيارِ المفاجئِ لأسعارِ النفطِ مع بدايةِ السداسي الثاني من سنة ٢٠١٤ لُوحظَ تراجعٌ في قيمةِ الصادراتِ من المحروقاتِ بأكثرَ من ٦٠٥ مليار دولار.

الشكل رقم (٠٢): تطوُّراتُ سعرِ البترولِ الجزائريِّ (٢٠٠٠-٢٠٠٩م)

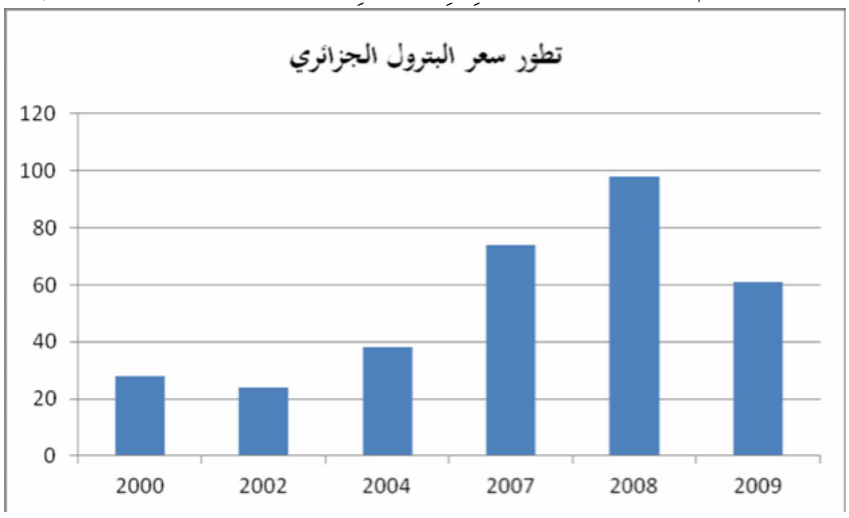

المصدر: الأعداد المختلفة من تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك..

وعلى العمومِ فإنَّ التحسُّنَ المسجَّلَ في قيمةِ الصادراتِ يجدُ أصلَه في تزايدِ صادراتِ المحروقاتِ والمرتبطةِ بدورِها بأسعارِ النفطِ، فإذا ما سلَّمنا بتعدِّي العلاقةِ أمكنَ القولُ أنّ تحسُّنَ الصادراتِ وبالتالي الاقتصادِ (كمجموعةٍ واحدةٍ) مرهونٌ ببساطةٍ بسعرِ النفطِ وتقلُّباته في السوقِ الدوليةِ.

وما تجدرُ الإشارةُ إليه في هذا المقامِ هو أنّ صادراتِ الجزائرِ خارجَ المحروقاتِ – وإن كانتْ عَرفتْ في بعضِ السنواتِ تزايداً – إلاّ أنّه يبقى ضئيلاً؛ فهي قد تسجِّلُ في أحسنِ الأحوالِ نسبة ٢٪ وبقيمةٍ لا تتجاوزُ المليارِي دولار، تتصدَّرُها المنتجاتُ النصفُ مصنَّعةٍ بأكثرَ من ٠١٪ في المتوسِّط؛ فهي قطاعاتٌ غيرُ فعَّالةٍ وضعيفةُ التنافسيةِ الدوليةِ.

جدول رقم (٤) : تطوُّرُ الصادراتِ الجزائريةِ وحصَّةُ المحروقاتِ منها و/مليون دولار.

السنوات	2001	2002	2005	2006	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيمةُ الصادرات	19 132	18825	46001	54613	79298	45194	57053	73489	71866	65917	59100
قيمةُ المحرُوقات	1848 4	18091	45094	53429	77361	44128	55527	71427	69804	63752	57300
حصَّةُ المحرُوقات%	96.61	96.10	98.02	97.83	97.55	97.64	97.32	97.20	97.13	96.71	97

المَصدَر: المركز الوطني للإعلام والاحصاء –المديرية العامة للجمارك.

وبالرُّجوعِ لمؤشِّرِ التنافسيةِ فإنّ الجزائرَ قد صُنِّفَتْ في المرتبةِ الـ (٢٣) من مجموعِ (٣٠) دولة مختارة؛ حيث اعتبرَ التقريرُ أنّ ضَعْفَ تنافسيةِ الاقتصادِ الجزائريِّ يعودُ إلى[18] :

* الفسادِ الإداريِّ (١٤٪)،
* احترامِ القانونِ والنظامِ (٢٥٪)،
* البيروقراطيةِ (٣٣٪)،
* الحصولِ على الائتمانِ المصرفيِّ (٢٢٪) وغيرِها.

رابعاً : المحروقاتُ والاحتياطاتُ الرسميةُ :

تُبرزُ أرقامُ الجدولِ أدناه تطوُّرَ تكوينِ الاحتياطياتِ من العُملاتِ الأجنبيةِ؛ فبالرغمِ من مستواها الذي ما فتِئَ يتعزَّزُ من يومٍ لآخَرَ؛ فهي في النهايةِ وليدةُ عوائدِ القطاعِ النفطيِّ، وهذا يعني : أنَّ أيَّ طُفْرَةٍ على مستوى السوقِ النفطيةِ يجدُ انعكاساً له على مستوى الاحتياطيِّ من العملاتِ الأجنبيةِ، وهذا أحدُ العواملِ التي تجعلُ السلطاتِ غيرَ قادرةٍ على الاعتمادِ عليها في دعمِ قيمةِ الدينارِ أمامَ العملاتِ الأُخرى؛ كونها لا تستندُ على عواملَ مُستقرَّةٍ. وبالتالي بإمكانِها أنْ تتدهورَ وهذا ما يُوضِّحُه الجدولُ الآتي :

جدول رقم (٠٣): تطوُّرُ الاحتياطاتِ الرسميةِ خلال الفترةِ ٢٠٠١–٢٠١٤ م و/مليار دولار

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2012	2013	2014
القيمة	18	23	33	43	56.1	78	109	130	200	194	188

المَصدَرُ: من إحصائيات البنك المركزي الجزائري.

خامساً: آليّاتُ الانتقالِ إلى الاقتصادِ المنتجِ والتقليلِ من التبعيةِ النفطية:

لا يختلفُ اثنانِ أنّ الاقتصادَ الجزائريَّ قد شهدَ منذ بدايةِ الاستقلالِ تذبذباً في معدَّلِ نموِّ الناتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ لم يستطعْ خلالها القطاعُ غيرُ النفطيِّ أن يمتصَّ تأثيرَها غيرَ المرغوبِ على متوسِّطِ دخلِ الفردِ؛ فلا تزالُ نسبةُ مساهمةِ هذا القطاعِ– غيرِ النفطيِّ– من الناتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ ضعيفةً، ولا تستجيبُ لاحتياجاتِ السكّانِ المتزايدةِ، ولمّا كان الاقتصادُ الجزائريُّ اقتصاداً نفطياً وبالتالي فإنّ التذبْذُباتِ الحاصلةَ في أسعارِ النفطِ عالَمِيّاً ستنعكسُ في حدوثِ تقلُّباتٍ في مُعدَّلاتِ نموِّ الاقتصاد– لاسيّما وأنّ ذلك المصدرَ عُرضةٌ للصدماتِ الخارجيةِ– أيّ(تبعيةِ الاقتصادِ الوطنيِّ لتذبذبِ السوقِ العالَميِّ)؛ فبعدَ حصولِ الأزمةِ العالميةِ وتراجُعِ أسعارِ النفطِ تراجعتْ عائداتُ الجزائرِ النفطيةِ، وتراجعتْ مساهمةُ نشاطِ قطاعِ النفطِ في الناتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ لعامِ ٢٠٠٩م – كما لاحظنا سابقاً – فالجزائرُ وإن استفادتْ من العوائدِ النفطيةِ في إطلاقِ مجموعةٍ من البرامجِ التنمويةِ، آخرَها المخطَّطانِ الخماسيانِ (٢٠١٠–٢٠١٤م) و (٢٠١٤–٢٠١٩م) بـ ٢٨٦ مليار دولار و ٢٦١ مليار دولار على التوالي، وكذا التحكُّمُ في نِسَبِ التضخُّمِ في مستوياتٍ منخفضةٍ تراوحت بين ٣.٦٪ سنةَ ٢٠٠٤ م إلى ١.٦٪ سنة ٢٠٠٥ م ثمَّ ٣.٩٢٪ سنة ٢٠١٢ م و ٣.٢٥٪ سنة ٢٠١٣ م، إلى جانبِ التقليلِ من حجمِ المديونيةِ عن طريقِ الدفعِ المسبَقِ لها (انتقلت من ١٦.٤ مليار دولار سنة ٢٠٠٥ م إلى ٤.٧ مليار دولار سنة ٢٠٠٦ م ثمَّ إلى ٣.٥ مليار دولار سنة ٢٠١٤ م) إلاّ أنّ الجزائرَ لم تستغلَّ الثروةَ النفطيةَ طَوالَ الفتراتِ الماضيةِ في توليدِ تمويلٍ مُستديمٍ بُغيةَ دفعِ مسيرةِ التنميةِ، ومن هنا تبرزُ ضرورةُ تحقيقِ هدفِ تنويعِ القاعدةِ الاقتصاديةِ الوطنيةِ وإيجادِ مُحفِّزاتٍ متنوعةٍ لنموِّ الاقتصاد؛ من خلال الارتكازِ على تعظيمِ القيمةِ المضافةِ للنفطِ، وزيادةِ عوائدِه كمَدخلٍ للتنويعِ الاقتصاديِّ؛ لذا يقترحُ الباحثُ مجموعةً من الآليّاتِ للخروجِ من الاقتصادِ الريعيِّ والانتقالِ إلى اقتصادٍ منتجٍ:

٩. التركيزِ على القطاعاتِ المنتجةِ؛ خاصَّةً (الفلاحةَ والصناعةَ) وذلك بتوجيهِ الاستثماراتِ، وتهيئةِ البيئةِ المناسبةِ لها مع توفيرِ البنيةِ المتكامِلَةِ (شبكةِ طُرقاتٍ–قنواتِ سقيٍ–محطَّاتِ طاقةٍ....).

١٠. زيادةِ دَورِ القطاعِ الخاصِّ وتوسيعِ مساهمَتِه في الاقتصادِ الوطنيِّ؛ لينعكسَ ذلك في ارتفاعِ نسبةِ مساهمتِه في (تكوينِ رأسِ المالِ الثابتِ، والناتجِ المحلِّيِّ الحقيقيِّ، والناتجِ المحلِّيِّ غيرِ النفطيِّ).

١١. الاعتمادِ على التمويلِ المصرفيِّ بَدلاً من الاعتمادِ على الميزانيةِ العامَّةِ للدولةِ في تمويلِ التنمية؛ إذ أنّ قيامَ البنوكِ بهذا الدورِ في التمويلِ الإنمائيِّ يُساهِمُ في تحقيقِ هدفِ تنميةٍ وتنويعِ مصادرِ الدخلِ؛ من خلالِ تمويلِه

لمشاريعِ القطاعِ الخاصِّ في مختلفِ القطاعاتِ الاقتصاديةِ غيرِ النفطيةِ، الأمرُ الذي ينعكسُ أثرُه إيجاباً في صورةِ نموٍّ وتنوُّعِ الأنشطةِ المولِّدةِ للناتجِ المحلِّيِّ غيرِ النفطيِّ.

١٢. العملِ على تنويعِ وزيادةِ الصادراتِ خارجَ المحروقاتِ مع توفيرِ الحمايةِ للمنتجاتِ الناشئةِ (الفلاحيةِ، والصناعيةِ خاصَّةً) مع الانضمامِ المرتَقَبِ لمنظمةِ التجارةِ العالَميةِ.

١٣. الاستفادةِ من الموقعِ الجغرافيِّ للجزائرِ في أفريقيةَ، وتوظيفِه في خدمةِ تحصيلِ العملاتِ الأجنبيةِ عبرَ الربطِ بالسككِ الحديديةِ بين الموانئِ البحريةِ والدولِ الإفريقيّةِ، وتقديمِ خدماتِ المناوَلةِ لدولِ الجوارِ الإفريقيِّ كافّةً والتي في معظمِها لا تتوفَّرُ لديها موانئُ بَحريَّةٌ للاستيرادِ والتصديرِ.

١٤. تبنِّي الحُكْمِ الراشدِ: (la bonne governance): فهو يعتبرُ عاملاً مهمّاً ومُسبَقاً من أجلِ بناءِ بيئةٍ ملائمةٍ للانطلاقِ الاقتصاديِّ، ولا يتحقَّقُ ذلك إلاّ بالتخطيطِ، ووضعِ السياساتِ التي من شأنِها متابعةَ القطاعاتِ الاقتصاديةِ غيرِ قطاعِ النفطِ وضمانِ تطوُّرِها في ظلِّ بيئةٍ تسمحُ لها بالمساهمةِ بفعاليةٍ في الاقتصا الوطنيِّ، ويُعتبَرُ الجهازُ التنفيذيّ– في أيِّ دولةٍ– عنصراً فاعلاً في عمليةِ تنويعِ الاقتصادِ المحلِّيِّ من خلالِ التسييرِ العقلانيِّ للمواردِ الطبيعيةِ،كما تلعبُ الحكوماتُ دوراً بالغَ الأهميَّةِ؛ خاصَّةً في وضعِ إطارٍ تنظيميٍّ يُوفِّرُ مناخَ أعمالٍ جيِّدٍ يدعمُ تطوُّرَ الأنشطةِ الاقتصاديةِ.

١٥. التحكُّمِ في فاتورةِ الواردات؛ عن طريقِ ضبطٍ لقائمةِ المنتجاتِ التي لا يُلبِّي الإنتاجُ المحلِّيُّ الطلبَ عليها، مع منعِ الاستيرادِ العشوائيِّ للمنتجاتِ التي يتمُّ إنتاجُها في الجزائرِ وتشكِّلُ اكتفاءً ذاتيّاً.

١٦. التوسُّعِ في المشاريعِ التي ترتكزُ في نشاطِها وحركتِها على الموادِ الأوليةِ التي يُمكِنُ الحصولُ عليها من النفطِ الخامِّ والغازِ الطبيعيِّ– وفي مُقدِّمتِها الصناعاتُ البتروكيماويةُ–؛ حيث إنّ الحصولَ على الموادِ الأوليّةِ بشكلٍ مدعومٍ وبتكاليفَ أقلَّ سيؤدِّي إلى تعزيزِ قُدرتِها التنافسيةِ.

خاتمةٌ:

يُفسِّرُ اقتصاديونَ كُثُرٌ أنّ المرضَ الهولنديَّ يظهرُ في بلدٍ ما لما يكونُ هذا الأخيرُ مرتبطاً بتصديرِ الموادِّ الطبيعيةِ، وبما أنّ الجزائرَ تُصدِّرُ – كما تبيّنَ في هذه الورقةِ البحثيةِ – ما متوسِّطُه ٩٧٪ من المحروقاتِ (غازٍ طبيعيٍّ، وبترولٍ) وتعتمدُ على الجبايةِ البترولية في تمويلِ الميزانيةِ العامَّةِ بنسبةٍ تُقاربُ ٥٠٪ من إيراداتِها العامَّةِ، هذا من جهةٍ وهيمنةِ القطاعِ النفطيِّ على الناتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ أدَّتْ إلى تعطيلِ القطاعَينِ (الصناعيِّ والتجاريِّ) وانحسارِهما في قِيَمٍ ضيقةٍ ،وانخفاضِ تنافسيَّتِهما في الأسواقِ العالميةِ. عليها أن تتخلّصَ من اعتمادِها على الريعِ البترولِيِّ؛ فلقد حذَّرَ الباحثونَ الجزائريونَ والأجانبُ من خُطورةِ استمرارِ الاعتمادِ على النفطِ كمَوردٍ وحيدٍ؛ لذا على الجزائرِ أن تعملَ على: تنويعِ اقتصادِها، التركيزِ على قطاعاتٍ إستراتيجيةٍ تملكُ فيها بنيةً تحتيةً، تكونُ كقطاعاتٍ منتجةٍ بصفةٍ دائمةٍ.